

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بصفة منتظمة على الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.
- ٢ - ويعرض هذا التقرير آخر المستجدات عن التطورات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية والإنسانية والتطورات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن أنشطة المكتب منذ تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/309). ويوجز التقرير أيضا الجهود المبذولة لوضع هيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي سيُنشأ مستقبلا والموارد اللازمة لبدء تشغيله.

ثانيا - الحالة السياسية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاؤها الدوليون التركيز على الجهود الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وبخاصة الجوانب المتعلقة بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتحصين لتنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٠.
- ٤ - وقد عقدت حتى الآن لجنة متابعة الحوار، التي أنشئت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، خمسة اجتماعات شهرية عامة وثلاثة اجتماعات ربع سنوية لاستعراض التقدم المحرز

في تنفيذ التوصيات التي تمخض عنها الحوار السياسي الشامل. ومرة أخرى أعربت اللجنة، في اجتماعها الفصلي الثالث الذي عقد في بانغي يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عن أسفها لبطء تنفيذ التوصيات المذكورة. كذلك أبدت اللجنة أسفها لعدم تنفيذ التوصيات السياسية الرئيسية المتعلقة بالفصل بين السلطات، وإنشاء آلية دائمة للحوار، ووضع حد لممارسة تولي المسؤولين الحكوميين مناصب متعددة.

٥ - وللمساعدة على تعزيز المصالحة الوطنية، عيّن الرئيس فرانسوا بوزيزي رئيس الأساقفة السابق في بانغي، بولان بوموديمو، في منصب الوسيط الوطني في ٢٧ آب/أغسطس، خلفاً للراحل أبيل نغينده غومبا، الذي توفي في ١١ أيار/مايو. وقد عقد السيد بوموديمو منذ تعيينه اجتماعات مع أعضاء من المعارضة السياسية والحكومة في مسعى لإيجاد حلول سلمية لمشاكل البلد السياسية. وفي تطور هام آخر، أقرت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سايفي دوربار، وهو رجل أعمال مثير للجدل كان قد عُين نائبا لوزير الخارجية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولعل من الجدير بالذكر أن السيد دوربار تذرع بالحصانة الدبلوماسية من أجل الإفلات من الملاحقة القضائية في لندن وباريس.

ثالثا - أعمال التحضير لتنظيم الانتخابات

٦ - في ٣ آب/أغسطس، سنّ الرئيس بوزيزي القانون الانتخابي الذي كانت المحكمة الدستورية قد قضت في ٣٠ تموز/يوليه الماضي بأنه يضم أحكاما مخالفة للدستور. وفي ٢٧ آب/أغسطس، وقع الرئيس مرسوماً، استناداً إلى قانون الانتخابات المتنازع عليه، تُنشأ بموجبه اللجنة الانتخابية المستقلة. ودفعت هذه الإجراءات المعارضة السياسية، وعلى وجه التحديد اتحاد القوى الوطنية الحية و"الأطراف الأخرى"، إلى أن تعلق مشاركتها على الفور في اللجنة الانتخابية المستقلة، وتطلب من المحكمة الدستورية إلغاء قانون الانتخابات. وطلبت المحكمة الدستورية، في قرار صدر في ٢٦ أيلول/سبتمبر، إلى الحكومة احترام الحكم الذي أصدرته المحكمة في ٣٠ تموز/يوليه. ووافق الرئيس بوزيزي في وقت لاحق على حذف الأحكام المثيرة للخلاف من نص قانون الانتخابات وإصدار قانون جديد للانتخابات في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الرئيس مرسوماً تُنشأ بموجبه اللجنة الانتخابية المستقلة ومرسوماً آخر، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، يُعين بموجبه أعضاء اللجنة الثلاثون الذين ينتمون إلى المجموعات الست التي شاركت في الحوار السياسي الشامل.

٧ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت اللجنة الانتخابية المستقلة جوزيف بينغيمال رئيساً لها. وأدى أعضاء اللجنة اليمين الدستورية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت ممثلي الخاصة، السيدة سهله - وورك زيوده، بالسيد

بينغيمال ونائبي رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة لمناقشة سبل مضي اللجنة الخاصة قُدماً في عملها.

٨ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية الوطنية جلسة استثنائية اعتمدت فيها الميزانية التكميلية للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩. وتشمل الميزانية اعتماداً قدره بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢ ٢٩٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتمويل الانتخابات. وأدرج مبلغ مماثل في ميزانية عام ٢٠١٠. واعتُبر هذا الأمر خطوة هامة في العملية الانتخابية، إذ أن المعارضة كانت في وقت سابق قد فسرت عدم إدراج اعتمادات للانتخابات في ميزانية عام ٢٠٠٩ كدليل على عدم وجود نية لدى الحكومة لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠.

٩ - واستجابة لطلب من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى بانغي في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأجرت البعثة مناقشات مع السلطات الحكومية المعنية، والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، واللجنة الانتخابية المستقلة، وكيانات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمع الدولي في بانغي، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - واجتمعت بعثة تقييم الاحتياجات مع رئيس الوزراء، فوستان - أركنج تواديرا، في بداية زيارتها، واستقبلها مرة أخرى رئيس الوزراء في إطار جلسة لاستخلاص المعلومات بعد نهاية مهمتها. وشددت البعثة على وجود حاجة ملحة لتعبئة الموارد لتشغيل اللجنة الانتخابية المستقلة وإنشاء الهياكل والعمليات المعقدة اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وخلصت البعثة إلى أن العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه العديد من القيود والمخاطر التي لن يتسنى تخفيفها إلا بفضل مساعدة كبيرة وعاجلة من المجتمع الدولي. وبناء عليه، أوصت البعثة بأن تقدم الأمم المتحدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة انتخابية، تركز فيها على هدفين استراتيجيين، هما: المساهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والبيئة السياسية والأمنية في البلد، بهدف تهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم انتخابات سلمية وشفافة؛ وتقديم الدعم التقني اللازم للتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وإجرائها في عام ٢٠١٠. واستناداً إلى توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية، أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مشروع تحتوي على تفاصيل عن مجموعة من خدمات المساعدة الانتخابية ستقدمها الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١١ - وستتولى مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى زمام المبادرة في دعم الجهود الرامية إلى هئية بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، في حين سينسّق البرنامج الإنمائي عملية توفير الدعم التقني. وفي هذا الصدد، يسرّي أن أبلغكم بأنه في أعقاب إيفاد بعثة تقييم الاحتياجات، سارع البرنامج الإنمائي إلى إتاحة مبلغ ٣٦٥ ٠٠٠ دولار لتمكين اللجنة الانتخابية المستقلة من أن تتهياً على الفور للقيام بمهمتها وأداء أعمالها. وستؤدي هذه المساهمة أيضاً إلى إفساح المجال أمام الإسراع بإيفاد خبراء فنيين لمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة في الأعمال التحضيرية لإحصاء الناخبين وتسجيلهم. وتعهد الاتحاد الأوروبي أيضاً بمبلغ ٤ ملايين يورو لدعم الانتخابات. ونظراً لضيق الوقت، وبما أن الانتخابات يجب أن تعقد وفقاً للدستور قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإنه ستعين رصد التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات عن كثب وتقديم الدعم الكامل له لإبقاء عملية السلام على مسارها السليم.

١٢ - ومن بين المرشحين المحتملين للانتخابات المقبلة، أولي الكثير من الاهتمام لترشيح الرئيس السابق أنج - فيليكس باتاسيه، الذي عاد إلى بانغي، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بعد ست سنوات قضاها في المنفى بعد أن أطاح به فرانسوا بوزيزي في الأحداث العسكرية التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي لقاء مع الرئيس بوزيزي، عُقد في بانغي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أكد السيد باتاسي مجدداً عزمه على خوض الانتخابات الرئاسية. أما الرئيس بوزيزي فلم يعلن بعد عن ترشيح نفسه رسمياً.

١٣ - وما زلت أشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تحدثت عن قيام قوات الأمن بترهيب بعض أعضاء المعارضة السياسية وفرض قيود على تحركاتهم خلال الفترة الحرجة السابقة للانتخابات. لذلك، فإني ما زلت أحث الحكومة على ضمان الأمن لجميع الأطراف السياسية الفاعلة لتمكينها من المشاركة بحرية في العملية الديمقراطية. كذلك أشعر بالقلق إزاء الدعوة التي أطلقها بعض السياسيين في البلاد لإجراء تعديل دستوري أو إيجاد ترتيب سياسي من شأنه أن يسمح بتأجيل الانتخابات، بسبب ما يُقال عن انعدام الأمن في بعض أنحاء البلد وكذلك بسبب التأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيبدأ التنفيذ الجاري لمرحلي نزع السلاح والتسريح في خفض مستوى انعدام الثقة السائد بين الحكومة والمتمردين السابقين، مما سيسهم في إيجاد بيئة أكثر أمناً في البلد. وفي الوقت نفسه، يُخشى أن يؤدي ربط إجراء الانتخابات بالتنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى تقويض جهود بناء السلام برمتها في البلد.

رابعاً - برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٤ - عقب التأخيرات التي حدثت في بادئ الأمر، أطلق رسمياً الرئيس بوزيزي المرحلة الأولى من حملة التوعية السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بلدة باوا الواقعة في الشمال الغربي، في ١٣ آب/أغسطس، بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة والأربعين لاستقلال البلد. وترأس هذه الحملة، التي نظمت في الفترة الواقعة بين ٢٦ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر السيد سيرياك غوندا، الوزير الأقدم للاتصالات والمواطنة الصالحة والمصالحة الوطنية ورصد الحوار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالاشتراك مع جان جاك ديمافوث، زعيم جماعة متمردة سابقة تدعى الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، وأشيمين سليمان، ممثل حركة تمرد أخرى سابقة تدعى اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. ورافق أيضاً المستشار العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فريق التوعية إلى أماكن شتى، منها مقاطعات أوهام وأوهم بندي وانا غريبيزي وفاكاغا، حيث عقدت اجتماعات مع المقاتلين المتمردين من الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع. وانتهزت الفرصة أيضاً لتشجيع المصالحة بين المتمردين السابقين ومسؤولي الحكومة المحلية في الأراضي التي كان المتمردون يحتلوها في السابق، مما أدى إلى إزالة حواجز الطريق غير القانونية التي وضعتها الجماعات المتمردة.

١٥ - وفي غضون ذلك، واصلت اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إحراز التقدم في عمليات التحضير لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أتم وجه. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعادت اللجنة التقنية النظر في الجدول الزمني لتنفيذ البرنامج والميزانية المخصصة له التي تقدر الآن بنحو ٢٧ مليون دولار. واضطلع أحد أفرقة الدعم التابعة لمكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة إلى بانغي أثناء الفترة الواقعة بين ٢٤ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر بغرض وضع اللمسات الأخيرة على منهجية التحقق من قوائم المقاتلين السابقين وعلى الوثيقة التي توجه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكانت كل الجماعات المتمردة السابقة قد قدمت قوائم بمقاتليها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ما عدا جماعة واحدة لم تقدم بعد قائمتها، وهي حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة. إلا أنه بات من المتوقع الآن تسريح نحو ٨٠٠٠ مقاتل سابق، وقد اكتمل تعيين أخصائيين لتنفيذ البرنامج.

١٦ - وفي أثناء ذلك، أنفقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ٦٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ١٣٠٠٠٠٠ دولار) من أجل إصلاح المبنى

الذي وضع تحت تصرف اللجنة التوجيهية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، التقى الرئيس بوزيزي بأعضاء اللجنة وشدد على ما تتسم به عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أهمية حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، نظمت حلقة عمل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تهدف إلى مناقشة معايير الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالاشتراك مع الجهات صاحبة المصلحة، ومنها الحكومة والجماعات المتمردة السابقة وقادتها والشركاء التقنيون والماليون وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة.

١٧ - ومع أن التنفيذ التام لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو هدف طويل الأجل، فإن هناك حاجة إلى التعجيل في وضع وتنفيذ عناصر برنامج نزع السلاح والتسريح من أجل تهيئة الظروف الأمنية الدنيا اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وشفافة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتفيد بعض التقارير بأن عدداً متنامياً من المقاتلين السابقين قد أخذ صبرهم ينفذ بصورة متزايدة مع التأخير في تنفيذ البرنامج. وإنني أرحب بالتوقيع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر على مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تمهد السبيل لإيفاد ٣١ مراقباً عسكرياً من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كذلك أعرب عن امتناني للاتحاد الأوروبي لتعهده بتمويل عملية إيفاد هؤلاء المراقبين.

خامساً - الوضع العسكري والأمني

١٨ - أوضحت معظم الجماعات المتمردة الموقعة على اتفاق ليرفيل للسلام الشامل تشارك الآن في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. والجماعة المتمردة الوحيدة التي ظلت خارج عملية السلام هي تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام الذي يتزعمه شارل ماسي أحد وزراء الحكومة السابقين. وشرعت الحكومة بإجراء حوار مع القيادة العسكرية لتجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى لإقناع الجماعة بالانضمام إلى عملية السلام. وبالمثل، عاد نحو ٢١ مقاتلاً سابقاً من مقاتلي الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بانغي للمشاركة في عملية السلام إثر التوقيع على اتفاق سلام مع عبد الله مسكين، زعيم الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في تموز/يوليه، في سرت، الجماهيرية العربية الليبية. ومع

ذلك، تواجه بعض الجماعات المتمردة أزمات داخلية منذ عودتها إلى بانغي، وقام بعض كبار أعضاء حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة بتشكيل حركة جديدة تدعى الحركة الوطنية لإنقاذ الوطن بزعامة حسن عثمان. وبالمثل، انشقت عناصر من الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى التي يتزعمها غزام بيبي، عن السيد عبد الله مسكين، زعيم الجبهة. وذكّر أن هذا الانقسام قد جاء نتيجة إعلان السيد مسكين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر عن انسحابه من كل من اتفاق ليرفيل للسلام الشامل واتفاق سرت الموقعين مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ٣ تموز/يوليه، ذلك لأن الحكومة لم تحترم، على حد قوله، شروط هذين الاتفاقين. ويشكل إعلان السيد مسكين اعترامه الانسحاب من عملية السلام مصدر قلق جدي ازدادت وطأته بسبب عدم موافقته حتى الآن على العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٩ - وفي أعقاب تكرار اندلاع النزاع العرقي بين جماعتي كارا وغولا في بلدة بيراو، اتسم الوضع السياسي والأمني في منطقة فاكاجا المحاورة للحدود مع تشاد والسودان بالهدوء وإن كان من الصعب التنبؤ بتطوراتها. وقد أخذ التوتر يتصاعد أيضا بين جماعتي كارا وهوسا العرقيتين. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أقدم مقاتلون مجهولون من جماعة كارا على قتل بعض رجال الأعمال، فأدى ذلك إلى تجدد التوتر في بلدة بيراو وإغلاق السوق لمدة ثلاثة أيام. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف أفراد مسلحون مجهولون في بيراو موظفين يعملان في منظمة غير حكومية دولية تدعى مثلث العمل الإنساني مما أدى إلى تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأنشطتها بشكل مؤقت في المنطقة. وأعربت منظمات إنسانية أخرى عن القلق إزاء الوضع الأمني.

٢٠ - وفي أعقاب اندلاع العنف العرقي في بيراو، في شهر حزيران/يونيه، وفرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد النقل الجوي لتيسير اضطلاع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحكومة بزيارة مشتركة للوساطة بين جماعة كارا العرقية وحركة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع التي تهيمن عليها جماعة غولا في بيراو، في الفترة من ١ إلى ٤ تموز/يوليه. وقد أدت هذه الجهود إلى رحيل حركة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع التي تهيمن عليها جماعة غولا من بيراو إلى قاعدتها الموجودة في تيرينغولو. واضطلعت ممثليتي الخاصة فيما بعد بزيارة إلى بيراو في ١ تشرين الأول/أكتوبر أجرت خلالها مناقشات مع ممثلي الجماعات العرقية، المختلفة ومحافظ بيراو الجديد، والقائد الإقليمي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والوحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد المتمركزة في بيراو، لتحديد الاستراتيجيات اللازمة لإيجاد حل سياسي للأزمات المتكررة بين الجماعات العرقية في المنطقة. وأثناء هذه

الزيارة، أشير إلى أنه رغم هروب عدد من الأشخاص من بيراو إلى البلدات المجاورة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في حزيران/يونيه، فقد بدأ البعض بالرجوع إلى البلدة بينما كانت الحياة تستعيد وضعها الطبيعي.

٢١ - ومن مصادر القلق الأمني أيضا وجود عناصر مخلصه لزعيم تشادي منشق، هو الجنرال بابا لاديه، في معقل الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية. وقد أعلنت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر أن الجنرال الذي دائما ما يزعم أنه يشن حملة ضد قطاع طرق يعرفون عموماً باسم "زاراغينا" هو شخص غير مرغوب فيه، وقد تم اعتقاله فيما بعد وترحيله إلى تشاد إثر صدامات وقعت بين الجبهة الشعبية للإصلاح والقوات التشادية في بلدة سيدو الواقعة على الحدود الشمالية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وهدد مؤيدو الجنرال بابا لاديه بإعلان الجهاد ضد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والقوة دون الإقليمية لحفظ السلام التابعة لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى انتقاماً منهما. فقد اتهموا بعثة توطيد السلام بتيسير اعتقال زعيم الجبهة الشعبية للإصلاح.

٢٢ - وساءت أيضاً الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة مبومو العليا الواقعة في جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء الفترة قيد الاستعراض نتيجة وصول مقاتلين إلى المنطقة ينتمون إلى جيش الرب للمقاومة وتعود أصولهم إلى أوغندا. وتفيد التقارير بأن جيش الرب للمقاومة كان يستخدم الطرف الجنوبي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى كمنبر للانتقال إلى جنوب السودان حيث يقال أن له قواعد خلفية. وقد تم مؤخراً شن عمليات مشتركة شاركت فيها قوات الدفاع الشعبي الأوغندية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من أجل مكافحة أنشطة جيش الرب للمقاومة في المنطقة. وقتل في شهر آب/أغسطس عدد من عناصر جيش الرب للمقاومة وأحد كبار قادته، وهو أوكوت، عقب وصول ٢٠٠ جندي من جنود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية إلى أوبو في ٥ تموز/يوليه. غير أن عناصر جيش الرب للمقاومة قامت طوال شهر تموز/يوليه بمهاجمة أماكن مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها مبوكي وليغوا وأوبو ومابوسو وغيرها من القرى المجاورة، مستهدفة بذلك الأسواق ومحازن الأغذية التي تتولى تسييرها وكالات الإغاثة الدولية. وفي ١٤ تموز/يوليه، نهب جيش الرب للمقاومة مخزونات الأرز والبقول السوداني وطحين المنيهوت في دينديري الواقعة على بعد ٣ كيلومترات تقريباً من أوبو. وفي ٢٤ تموز/يوليه، حررت بلدة ليغوا من سيطرة جيش الرب للمقاومة إثر عملية عسكرية شنتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وفي ٢ آب/أغسطس، شن جيش الرب للمقاومة هجوماً انتقامياً على بلدة مبوكي. وفي ١٢ آب/أغسطس، قصفت طائرة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية أماكن اشتبه في أنها تابعة لجيش الرب للمقاومة، وذكر أن بعض كبار أعضاء الجيش قد أصيبوا من جراء هذا

المهجوم. وقيل إن جيش الرب للمقاومة كان يعمل في مجموعات صغيرة قامت بضرب أماكن مختلفة في نفس الوقت. وفي ٢١ آب/أغسطس، هاجم جيش الرب للمقاومة شاحنة استأجرتها منظمة غير حكومية دولية تدعى منظمة "التعاون الدولي" بالقرب من مبوكي فقتل عضوين من أعضائها وأصاب اثنين آخرين.

٢٣ - وما زال غياب سلطة الدولة الفعلية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، ولا سيما على طول الحدود المشتركة مع تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، يشكل مصدراً للقلق، في ظل استمرار التقارير التي تفيد بحدوث عمليات توغل داخل المنطقة الجنوبية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٤ - وكجزء من الاستراتيجية التي ترمي إلى تعزيز القدرة التنفيذية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، نظم اجتماع مائدة مستديرة بشأن إصلاح القطاع الأمني في بانغي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لتحديد استراتيجيات لمواجهة التحديات الأمنية في البلد. بيد أن الاجتماع لم يسفر عن أية تعهدات ملموسة لدعم عملية إصلاح القطاع الأمني. وبالنظر إلى أن إصلاح القطاع الأمني هو أمر حاسم الأهمية لتحقيق السلام والأمن الدائمين، وكذلك لتحقيق الاستقرار الشامل للبلد، فياني أناشد المجتمع الدولي أن يدعم بسخاء تنفيذ مشاريع إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي غضون ذلك، يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات التنفيذية لجهاز شرطة ودرك جمهورية أفريقيا الوسطى وتنظيم عمليات لتدريب قوات الدفاع والأمن على احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل.

سادسا - القضايا الجنسانية

٢٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض استمر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في النهوض بحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية للبلد، امتثالاً لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن. وعلى هذا الأساس ساعد المكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني والأسرة في آب/أغسطس، كجزء من الاحتفال باليوم الأفريقي السابع والأربعين للمرأة في بانغي، على تنظيم أنشطة مختلفة للتوعية.

٢٦ - وفي أيلول/سبتمبر ساعد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وزارة إدارة الإقليم واللامركزية على تعزيز قدرات نواب المحافظين والمحافظين على معالجة قضايا حقوق الإنسان

والقضايا الجنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر قدم المكتب الدعم لمنتدى المرأة التابع للجنة الوطنية الدائمة المعنية برصد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تنظيم حلقة عمل مدتها يوم واحد للتفكير في الإجراءات العملية الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب تلك الحلقة ساعد المكتب فريق منهاج مجموعة الثلاثة والعشرين المعني بمشاركة المرأة في السياسة على إعداد وبدء تنفيذ حملات للدعوة للمرأة داخل مختلف الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها أعضاء الفريق بغية تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات. وشارك أكثر من ٥٠٠ امرأة حتى الآن في تلك الحملات.

سابعاً - الحالة الاجتماعية الاقتصادية

٢٧ - شهد النشاط الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى انخفاضاً في عام ٢٠٠٩ بسبب عوامل داخلية وخارجية على حد سواء، من بينها الآثار السلبية التي شهدتها قطاع الصادرات نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وتشير التوقعات إلى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بنسبة ٢ في المائة في المتوسط في عام ٢٠٠٩، وذلك مقارنة بالمعدل المسجل في عام ٢٠٠٨، وهو ٢,٢ في المائة، ومعدل النمو المقدر بنسبة ٢,٤ في المائة الذي تنبأ به برنامج مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩. وشهد حجم الصادرات من الأخشاب انخفاضاً قدره ٣٨ في المائة، كما انخفضت صادرات الماس بنسبة ٢٧ في المائة خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأدى هذا الوضع إلى إغلاق عدد من الشركات، وضياع فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن الانخفاض في دخل الأسر المعيشية، لا سيما في مناطق الإنتاج المتضررة.

٢٨ - وقد اتخذت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تدابير هامة لتنشيط عملية جمع الإيرادات المحلية وتحسين إدارة النفقات العامة، مما أدى إلى انخفاض في الدين المحلي قدره ١٢ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢٧ ٥٥١ ٠٠٠ دولار). ويجري إعادة التفاوض على الديون المستحقة للمصارف التجارية عن طريق توحيد القروض القديمة في قرض جديد واحد بشروط أيسر. بيد أن التأخير في دفع أجور الموظفين المدنيين لا يزال يشكل معضلة خطيرة، حيث أعلنت الحكومة أنها متأخرة شهرين في دفع المرتبات.

٢٩ - وكذلك وصلت الحكومة برنامجها لإصلاح الخدمة العامة ومكافحة الفساد، بدعم من البنك الدولي. وتمت مراجعة حسابات عدد من المؤسسات منها سبع وزارات وإدارات حكومية (الصحة، والتعليم، والزراعة، والخدمة المدنية، وإدارة الإقليم، والأمانة العامة للحكومة، والخارجية)، وصدر قانون يُلزم كبار الموظفين المدنيين ورؤساء الشركات العامة

بالإعلان عن ممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد "النافذة الواحدة" لتيسير إجراءات إنشاء المؤسسات التجارية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسهم في تقليص الوقت المطلوب لمعالجة الطلبات من تسعة أشهر إلى سبعة أيام وفي تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للأعمال التجارية.

٣٠ - وقد سمحت هذه الإصلاحات وتحسن الأداء عموماً لجمهورية أفريقيا الوسطى بالوصول في تموز/يوليه إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما مهد الطريق لاستفادة البلد من تسهيلات تخفيف عبء الديون التي تقدمها المؤسسات المتعددة الأطراف. وقد بلغت تخفيضات الديون التي منحتها الجهات الدائنة المتعددة الأطراف في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٥٧٨ مليون دولار، منها ٢٠٧ ملايين دولار من البنك الدولي و ٢٦,٧٧ مليوناً من صندوق النقد الدولي. وانخفض مجموع المبالغ التي تدين بها جمهورية أفريقيا الوسطى للجهات الدائنة ضمن نادي باريس من ٥٩,٣ مليون دولار إلى ٣,٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٩.

٣١ - ومع أن جمهورية أفريقيا الوسطى ستستمر في المعاناة من آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٠ فإن من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي فيها انتعاشاً ويبلغ متوسط معدل النمو ٣,٥ في المائة، بينما يُنتظر الإبقاء على متوسط معدل التضخم في حدود ٣ في المائة. ويُنتظر أيضاً أن ينخفض العجز في الحساب الجاري الخارجي بسبب الزيادة المتوقعة في تدفقات المعونة الخارجية وتحسن قطاع الصادرات. وفضلاً عن ذلك تعهدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بأن تواصل في عام ٢٠١٠ الإصلاحات المنصوص عليها في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التي ستنتهي في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٣٢ - قُدِّر العدد الكلي للمشردين داخلياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بـ ١٦٢ ٠٠٠ شخص. وتستضيف جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً حوالي ٣ ٧٠٠ لاجئاً سودانيّ فروا من دارفور في موجات متتالية منذ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد وفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وغيرها من الجهات الشريكة المنفذة الحماية والمساعدة لأولئك اللاجئين، ساعية في نفس الوقت للتوصل إلى حلول مستدامة.

٣٣ - وفي بداية تموز/يوليه نفذ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية عبر الحدود لإيصال ٢٥٠ طناً من الأغذية إلى تشاد، من أجل مساعدة ١٨ ٠٠٠ لاجئاً من جمهورية أفريقيا الوسطى فروا من البلد

بسبب نزاعات محلية نشبت في مقاطعة بامينغي بانغوران في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقام برنامج الأغذية العالمي في سام أواندجا ومقاطعة كوتو العليا بتوفير حصص الإعاشة لـ ١٥ ٠٠٠ من المشردين. وتسببت أنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاطعة مبومو العليا في الجنوب الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى في تحرك بعض اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي التشرّد الداخلي للسكان في المقاطعة. وتشير التقديرات إلى أن ٩ ٧٨٣ شخصا (٣ ٧٨٣ لاجئا و ٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا) قد استفادوا من المساعدات الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إجراء تقييم ميداني لحالة الماء والنظافة الصحية والإصحاح سعيا لإصلاح نقاط التزود بالماء والمراحيض.

٣٤ - وقدمت اليونيسيف بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية مواد غير غذائية لعدد من المشردين داخليا يُقدر بما يتراوح بين ٦ ٠٠٠ و ٨٠٠ شخص في مثلث كابو - واندانغو - باتانغافو، كانوا قد فروا من بيوتهم بسبب الهجمات التي وقعت في منتصف نيسان/أبريل. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات مواد للطوارئ في مجال الصحة الإنجابية وغير ذلك من المعدات الطبية في أربع مقاطعات (فاكانغا، وأوهام، وأوهام - بندي، ومبومو العليا) متضررة من أزمات ما بعد النزاع والأزمات الإنسانية، وعزز قدرات المرافق الصحية المحلية على تقديم الرعاية السريعة والمناسبة في حالات التوليد الطارئة، في إطار التخفيض السريع للوفيات النفاسية ووفيات المواليد في صفوف السكان المتضررين من النزاع.

٣٥ - ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خمس حلقات عمل لمثلي الحكومات من أجل تقييم ما أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى من تقدم في تنفيذ بروتوكول منطقة البحيرات الكبرى المتعلق بحماية المشردين داخليا ومساعدتهم، والتحديات التي تواجهها حكومة البلد في تنفيذ التزامها باحترام حقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه وقع الرئيس بوزيزي أمرا رئاسيا بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للتشاور والتنسيق من أجل حماية حقوق المشردين داخليا.

٣٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض واصلت المفوضية تنظيم حلقات تدريبية لتعميق الوعي بالمبادئ التوجيهية المنطبقة بشأن التشرّد الداخلي. واستهدفت تلك الأنشطة الموظفين الحكوميين وقوات الأمن الوطنية وبعثة توطيد السلام. وفي تموز/يوليه، نظم المكتب الميداني للمفوضية في باوا دورة تدريبية لأعضاء جيش إعادة الديمقراطية المتمرد، وجهازي الشرطة والدرك المحليين، والقوات الحكومية، وبعثة توطيد السلام. وفي أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر، نُظمت دورتان تدريبيتان استهدفتا ٨٢ من المحاربات السابقات لجيش إعادة

الديمقراطية. وعملت المكاتب الميدانية للمفوضية أيضا على توعية النساء من جنود جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت المفوضية تنظيم حلقة عمل مدتها يومان للمدعين العامين في جمهورية أفريقيا الوسطى هدفها وضع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأشخاص المتهمين بممارسة السحر.

٣٧ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان من جانبه الدعم للجنة العسكرية لمكافحة الإيدز عن طريق تدريب أخصائيي الصحة العسكريين في مجالي رعاية ومساعدة ضحايا العنف الجنسي، وتوعية العسكريين والمقيمين حول المعسكرات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني.

٣٨ - وفي مجال حماية الطفل، قامت اليونيسيف، بالتعاون مع شركائها، بتسريح ٤٢٥ طفلا (٣٧٤ ولدا و ٥١ بنتا) من المرتبطين بالجماعات المسلحة في شمال غربي البلد. ولكفالة إعادة إدماج الأطفال بسلاسة في مجتمعاتهم، قدمت اليونيسيف الدعم اللازم لحفر بئر في المجتمع المحلي المضيف في باوا حيث يقع مركز التوجيه التابع لليونيسيف. والبئر مصممة لإفادة حوالي ٢٠٠ أسرة معيشية أو حوالي ١٠٠٠ شخص. واستمرت اليونيسيف في دعم ست وحدات للتغذية العلاجية و ٢٦ برنامجا لعلاج المرضى الخارجيين في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى، تعالج شهريا في المتوسط ١١٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد. وعقب تزايد حالات سوء التغذية في الجنوب الغربي للبلد، تم فتح أربع وحدات إضافية للتغذية العلاجية وتسعة برامج لعلاج المرضى الخارجيين، تعالج شهريا في المتوسط ٩٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد. ويُقدر أن عدد الأطفال الذين يموتون من سوء التغذية سنويا في جمهورية أفريقيا الوسطى حوالي ٢٧٠٠٠ طفل.

٣٩ - وفي مجال الأمن الغذائي والتغذية، تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أيضا بتطبيق "التصنيف المتكامل المراحل" من أجل جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي سعيا لتحديد أولويات التدخل. وقد ساعد برنامج الأغذية العالمي عموما ٣٤٨٠٠٠ من الأشخاص الضعفاء بتقديم ٨٢٠٠ طن من الأغذية لهم. وفي إطار عنصر الإغاثة، قدم البرنامج المساعدة للمشردين داخليا والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وأمهات هؤلاء الأطفال وللحوامل والمرضعات. وعلاوة على ذلك يُقدم الدعم لثلاثة آلاف من لاجئي دارفور والأشخاص المتضررين من الأزمات، عن طريق التوزيع العام للأغذية، ويتلقى ٨٥٠٠٠ طفل في المناطق الريفية المساعدة من خلال وجبات الطوارئ المقدمة في المدارس.

٤٠ - واستجابة للفيضانات التي حدثت في بانغي في تموز/يوليه قدمت منظومة الأمم المتحدة مواد غير غذائية ومنتجات طبية لحوالي ١٠ ٠٠٠ شخص. وإضافة إلى ذلك، استمر برنامج الأغذية العالمي في تيسير حركة الأشخاص والبضائع التابعين لأوساط المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق ما يقدمه من خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي لأغراض المساعدة الإنسانية، فضلا عما يقدمه من دعم لوجستي يشمل قدرات التخزين والنقل.

٤١ - وضمت فئة طالبي اللجوء في المدن ٣١٩ ٥ شخصا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان وبوروندي ورواندا. وعقب إكمال عمليات الإعادة الطوعية، تركز المفاوضات الآن على تيسير الاندماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث، ومساعدة اللاجئين في المدن على استحداث أنشطة مدرة للدخل.

تاسعا - الأنشطة التنفيذية لدعم الإنعاش والتنمية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها أنشطتها ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي تركز أولوياته الداعمة للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر على ما يلي: '١' تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، '٢' الإنعاش بعد انتهاء النزاع ومكافحة الفقر، '٣' مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٣ - وفي مجال الحوكمة ومنع الأزمات، واصل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة فرنسا تقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني عبر الأمانة التقنية للجنة القطاعية لإصلاح القطاع الأمني. وبدأ البرنامج الإنمائي، بوصفه الجهاز المسؤول عن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باستقدام موظفين تنفيذيين بشكل تدريجي وبشراء المعدات وتوفير البنية التحتية للبرنامج. واستمر البرنامج الإنمائي أيضا، في إطار مشروع تعزيز سيادة القانون التابع له، وبالاتسار مع برامج أخرى، في تزويد المؤسسات القضائية والأمنية بالدعم اللازم لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب البرنامج الإنمائي إجراء دراسة اجتماعية اقتصادية لمساعدة الحكومة على تحديد احتياجات إعادة دمج المحاربين المقرر أن يشاركون في البرنامج بعد التحقق منهم. وسعى البرنامج الإنمائي أيضاً إلى ضمان تماشي الدراسة الاجتماعية الاقتصادية مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لكفالة اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني، خاصة أن بعض المحاربين السابقين المقرر إشراكهم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هم من النساء.

٤٤ - وما زال القطاع الصحي يطرح تحديات خطيرة. فقد اكتشفت أربع عشرة إصابة بفيروس شلل الأطفال البري في مقاطعة باوا الفرعية منذ انتشار شلل الأطفال الوبائي في بداية العام. ونظمت كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية حملات تحصين ضد شلل الأطفال بهدف تطعيم ٨٠٠.٠٠٠ طفل دون الخمس سنوات حتى نهاية العام. وعلاوة على ذلك، وزعت اليونيسيف، بالتعاون مع شركائها، ١٧.٠٣٢ ناموسية لما مجموعه ٨٥١٦ أسرة معيشية، وتتوقع تسليم ١٠٠.٠٠٠ ناموسية إضافية معالجة بمبيدات تدوم طويلاً.

٤٥ - وفي مجال التعليم، نظمت اليونيسيف دورات للتوعية شملت مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى الست عشرة لتشجيع تعليم البنات والنساء في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال التعليم السابق للالتحاق بالمدرسة. وواصلت اليونيسيف أنشطة بناء القدرة التي توجهها إلى مدراء المدارس ومعلميها ونظمت دورات تدريبية في مجال التعليم في حالات الطوارئ. وفي مقاطعتي سام أواندجا وكوتو تمكّن أخيراً ١٧٦٠ طالباً من الدراسة في ظروف محسنة بفضل بناء المراحيض، وتجهيز الصفوف بالطاولات والمقاعد، وتوزيع مجموعات المواد المدرسية. وعملت اليونيسيف أيضاً مع بعض الشركاء لبناء ٦ مدارس جديدة للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ في مقاطعات بامينغي بانغوران ونانا غريبيزي وأوهام.

عاشرا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٦ - لا يزال وضع حقوق الإنسان باعثاً على القلق في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب الوضع الأمني، وخاصة في مقاطعتي مبومو العليا وفاكاغا وفي بعض أجزاء المناطق الشمالية والشمالية الغربية من البلد. واعتبرت عناصر جيش الرب للمقاومة مسؤولة عن عدة حالات تتعلق بانتهاك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أعمال الإعدام بإجراءات موجزة والخطف والاعتصاب والسلب المنهجي للمدن والقرى في منطقة مبومو العليا. وقام موظفو قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً في المنطقة، ولاحظ أن نزلاءها كثيراً ما يفتقرون إلى الحماية، بالرغم من وجود القوات الأوغندية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وعلى أساس هذا التقييم، أوصى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بتجديد الجهود المبذولة لضمان أمن السكان المدنيين وحمايتهم، ولا سيما اللاجئين والمشردون داخلياً وغيرهم من الفئات والمجتمعات الضعيفة؛ وتعزيز سيادة القانون وقدرة الأجهزة الأمنية في المنطقة، وبخاصة في بلدي أوبو ومبوكي؛ وتنفيذ الولاية المنوطة بالقوات

المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة في مجال الحماية؛ وتحسين تنسيق الجهود الإنسانية المبذولة لمساعدة اللاجئين والمشردين داخلياً، ولا سيما في ما يتعلق بتلبية احتياجاتهم من الغذاء والمياه والرعاية الصحية والملاجئ.

٤٧ - وظل الإفلات من العقاب مصدراً رئيسياً للقلق في كافة أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل أفراد الأمن العاملون عند حواجز الطرق القانونية انغماسهم في أعمال الابتزاز المختلفة ضد السكان المحليين، وخاصة في مقاطعتي أوهام وأوهام بندي. وأبلغ قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بعدة حالات من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

٤٨ - وقام أيضاً مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز الفئات الضعيفة وحمايتها، وخاصة النساء والأطفال وذوو الإعاقة البدنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم المكتب الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في صياغة واعتماد التشريع المتعلق بحماية ذوي الإعاقة البدنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٩ - وفي ما يتعلق بإقامة العدل، اعتمدت الجمعية الوطنية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية المنقحين. ويتضمن قانون العقوبات الجديد أحكاماً جديدة تمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من مواءمة قوانينها مع المعايير والقواعد الدولية. وركزت الإصلاحات التي وردت في قانون الإجراءات الجنائية المعدل، على أمور من بينها اتساق قوانين العقوبات المحلية مع المبادئ المعترف بها عالمياً التي تنظم حقوق المتهم، مع مراعاة إجراءات محددة منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩ قانوناً يعدل ويتمم بعض أحكام قانون ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧ المتعلق بتنظيم المحكمة العليا ومهامها.

٥٠ - وكجزء من الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في مجال بناء القدرات من أجل دعم المؤسسات الأمنية، نظم قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب دورات تدريبية لحوالي ٣٠٠ فرد عسكري من أفراد بعثة توطيد السلام، ولأكثر من ٣٠ مسؤولاً من وزارة إدارة الإقليم واللامركزية ومسؤولين من ٣٠ من السلطات المحلية، بهدف العمل على تحسين شؤون حقوق الإنسان واحترامها.

حادي عشر - علاقات مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٥١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى استضافة موظف اتصال تابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في أماكن عمل المكتب بيانغي. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام المكتب والبعثة بتنظيم بعثة إلى بيراو تضم سفراء الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثل الاتحاد الأوروبي المقيم في بانغي. وكان هدف البعثة تقييم الوضع الأمني والسياسي على أرض الواقع. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، زارت ممثلي الخاصة نجامينا للمشاركة في عمليات التشاور المنتظمة مع مسؤولي البعثة، ولتناقش تحديداً الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين البعثتين.

ثاني عشر - أنشطة لجنة بناء السلام

٥٢ - في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أطلع رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، التابعة للجنة بناء السلام، وهو الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، السفير يان غرولز، مجلس الأمن على الأعمال التي تضطلع بها لجنة بناء السلام. وشدد على الحاجة إلى تسريع البدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد كجزء لا يتجزأ من عملية إصلاح القطاع الأمني. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بقرار المجلس إرساء وجود متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٣ - وفي يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس، اضطلع رئيس لجنة بناء السلام ببعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى كي يتابع مع السلطات الوطنية وأعضاء المجتمع الدولي في بانغي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، عدداً من المسائل الملحة في عملية بناء السلام في البلد، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والتحصير لانتخابات عام ٢٠١٠ العامة، والتقدم المحرز في مشروع الحوار الإنمائية. وفي ما يتعلق بمشروع الحوار الإنمائية، أشار الرئيس إلى أن التحضيرات جارية، ولكن المجتمعات المحلية، وخاصة تلك التي عانت كثيراً من العنف في الماضي، باتت في قلق متزايد من بطء وتيرة تنفيذ هذا المشروع. وأعرب أيضاً عن قلقه من أنه لم يكن قد تم وقت قيامه بالبعثة حشد إلا ما يقارب ربع الميزانية الإجمالية المقدرة لمشاريع بناء السلام. وأخيراً، حث الحكومة على بيان طابع ومدى الدعم التقني والمالي الذي تتوقعه من المجتمع الدولي لدعم جهود بناء السلام.

ثالث عشر - أنشطة صندوق بناء السلام

٥٤ - وافقت اللجنة الوطنية التوجيهية لصندوق بناء السلام، التي يرأسها كل من ممثلي الخاصة وممثل عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، على تمويل إثني عشر مشروعاً من الاعتماد المبدئي البالغ ١٠ ملايين دولار المقدم من صندوق بناء السلام. وتركز تلك المشاريع على ثلاثة مجالات رئيسية حددت في خطة أولويات صندوق بناء السلام، وهي: '١' إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تخصيص مبلغ منفصل لتزعم السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ '٢' سيادة القانون والحوكمة الرشيدة؛ '٣' المجتمعات المتضررة من النزاع.

٥٥ - وقد أحرزت نتائج رئيسية في تنفيذ مشروع تابع لليونيسيف يتناول مسألة الأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتسجل مسألة تمكين المرأة تقدماً من خلال التدريب على حقوق الإنسان والأنشطة المدرة للدخل. ونظمت حلقة دراسية تناولت التراث الثقافي لجمهورية أفريقيا الوسطى كوسيلة لتعزيز المصالحة الوطنية وحل النزاع بالطرق السلمية. ويجري إعداد برامج إعلامية لتعزيز السلام تصل إلى أوساط المتضررين من الحرب في باوا وبيراو عبر مشروع المحطات الإذاعية المحلية الذي تنفذه اليونيسكو ووزارة الاتصالات والحوار.

٥٦ - وبالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ بعض مشاريع بناء السلام، فقد تم الوقوف على التحديات التالية: '١' وجود مشاكل عامة في مرحلة البدء في المشاريع؛ '٢' استمرار انعدام الأمن في الميدان؛ '٣' سوء حالة البنية التحتية للبلد، ولا سيما حالة الطرقات داخل البلد؛ '٤' وجود مشاكل في الاتصال بالأمكان النائية. وقد أدى تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام في الميدان إلى تسليط مزيد من الضوء على الآمال العريضة التي يعلقها السكان على فوائد السلام. ونظم في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في بانغي معتكف للجنة التوجيه لصندوق بناء السلام من أجل استعراض تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها وبلورة خطة الأولويات التي ستسمح بصرف الاعتماد الثاني.

رابع عشر - الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت كل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني إجراءات لضمان الانتقال الفعال من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. واستعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية الميزانية المقترحة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٠ وهي حالياً معروضة على اللجنة الخامسة للجمعية العامة للنظر فيها.

خامس عشر - ملاحظات

٥٨ - بالنظر إلى أن هذا التقرير سيكون آخر تقرير أقدمه قبل أن يجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فمن المهم الإشارة إلى أنه قد تم إحراز تقدم كبير في عملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أن بدأ العمل في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٥٩ - وقد أدى ذلك المكتب دورا تيسيريا بالغ الأهمية أدى إلى توقيع اتفاق ليرفيل للسلام الشامل في عام ٢٠٠٨، وعقد الحوار السياسي الشامل في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأتوقع أن يعزز إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام بصورة كبيرة من تأثير العمل الذي تؤديه الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يؤدي إلى النهوض بتنسيق الأنشطة التي تؤديها مختلف كيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، بحيث يمكن للمنظمة أن تنطق بلسان واحد وأن تتبع نهجا متسقا إزاء التعامل مع التحديات المعقدة التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٠ - وقد شكل إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة خطوة هامة نحو تنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٠. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم قوى للجنة وللعملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث إن عقد انتخابات سلمية لها مصداقيتها هو أمر حاسم الأهمية بالنسبة للحفاظ على الزخم الذي اكتسبه الحوار السياسي الشامل، ولإرساء ديمقراطية مستقرة في البلد، والتشجيع على تحقيق السلام الدائم والتنمية. وبالنظر إلى ضخامة التحديات التقنية القائمة وضيق الإطار الزمني الذي يتيحه دستور البلد، فمن الضروري للغاية أن يجري رصد أعمال التحضير للانتخابات على نحو دقيق وأن يقدم لها الدعم الفعال من أجل كفالة نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها ومساعدة البلد على أن يتحرر أخيرا من دائرة التراعات التي أبطأت عجلة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فيه منذ أن حصل على استقلاله منذ ما يقرب من ٥٠ عاما.

٦١ - وأحث الحكومة على أن تكفل حرية الحركة والأمن لجميع العناصر الفاعلة، بما فيها بصفة خاصة العناصر المنتمئة لأحزاب المعارضة، من أجل تمكين تلك العناصر من القيام بحملاتها الانتخابية في أنحاء البلد دون تخويف أو تحرش. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم بصورة

ماسة التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وانتهاك حقوق الإنسان على أيدي مقاتلي المتمردين وأفراد الأمن التابعين للحكومة، على حد سواء. وأنه في الوقت نفسه بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وتقديم منتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة. وأرحب أيضا بالجهود المبذولة لتسريح الأطفال الذين يقاتلون في صفوف الجماعات المتمردة وغيرها من الجماعات المسلحة.

٦٢ - وأحث أيضا المرشحين للرئاسة ومؤيديهم إلى وضع المصلحة الوطنية فوق المكاسب السياسية أو الشخصية الضيقة وإلى إظهار مستوى رفيع من المسؤولية المدنية والاحترام لحقوق إخوانهم المواطنين، سواء بالقول أو الفعل، من أجل المساهمة في تهيئة مناخ سلمي قبل الانتخابات وفي أنائها وبعدها.

٦٣ - وللإسراع بتنفيذ مرحلتي نزع السلاح والتسريح أهمية حاسمة لعقد الانتخابات في عام ٢٠١٠. فأى تأخير إضافي في بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد لا يؤدي فقط إلى التأثير سلبا في عقد الانتخابات في الموعد المقرر لها، وإنما يمكن أيضا أن يوجد شعورا بالإحباط في صفوف المقاتلين السابقين الذين ينتظرون عملية نزع السلاح، والذين قد يضطرون إلى العودة للعنف. كذلك لا بد من بذل الجهود من أجل نزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها جماعات الدفاع الذاتي التي لا يشملها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الحالي، وهي ميليشيات كارا وغولا ورونغا العرقية.

٦٤ - وفي سبيل معالجة مسألة انعدام الأمن عبر الحدود على الأجل الطويل، ستواصل الأمم المتحدة التعاون مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، من أجل توفير الدعم للعملية الثلاثية التي بدأتها جمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، وتشاد منذ عام ٢٠٠٥، بهدف القيام بعمليات مشتركة لمكافحة انعدام الأمن عبر حدودها المشتركة. وسيستمر أيضا مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون فيما بينها، وبخاصة فيما يتصل بتبادل المعلومات المتعلقة بالتطورات الأمنية السلبية في المنطقة. وأعرب في هذا الصدد عن ثنائي ودعني للجهود الإقليمية المبذولة للتعامل مع التهديد الذي يشكله جيش الرب.

٦٥ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لأعضاء المجتمع الدولي لما قدموه من مساعدة بناءة لدعم توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكرر الإعراب عن تقديري بصفة خاصة للمساهمة المتعددة القطاعات التي قدمها الشركاء الإقليميون، ومن بينهم

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، إذ قاموا بسخاء، على الرغم من محدودية مواردهم، بإتاحة المساعدة المالية وقوات حفظ السلام وقدرات الوساطة البالغة الأهمية من أجل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على إعادة إقرار السلام والأمن وتوطيدهما.

٦٦ - وأثني على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لإدارتها للاقتصاد على نحو أفضى إلى بلوغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي أدى إلى إلغاء ما يزيد على ٥٠٦ ملايين دولار من الديون الخارجية. وأشجع الحكومة على أن تستغل فرصة التخفيف من عبء الديون للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحيوية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

٦٧ - وأخيراً، أود أن أشيد في الختام بموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، بقيادة ممثلي الخاصة، سهله - وورك زيوده، وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، لما أدوه حتى الآن من أعمال هامة سيقومون بمواصلتها في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام.